خطة عمل مكتب التقييم
للفترة 2015-2017:
ملحق خطة الإدارة

مشاورة غير رسمية

3 سبتمبر/أيلول 2014

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

مقدمة

1- يتناول هذا الملحق بالوصف برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم للفترة 2015-2017 بعد التشاور مع المجلس التنفيذي والإدارة العليا وبما يتماشى مع مشروع رد الإدارة على استعراض النظراء الذي أجراه فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ولجنة المساعدة الإنمائية لوظيفة التقييم في **البرنامج** في عام 2014.

2- وبالإضافة إلى البرنامج الأساسي للتقييمات المركزية، تشمل خطة العمل عدة عناصر تستجيب للتحولات الاستراتيجية المتفق عليها فيما يتعلق بدور مكتب التقييم ومسؤوليته عن وظيفة التقييم العامة في **البرنامج**، وهي عناصر متضمنة في الرد على توصيات استعراض النظراء. وتشمل هذه العناصر إطارا أقوى للسياسات والاستراتيجيات والمساءلة عن وظيفة التقييم العامة المختارة في **البرنامج**، بما في ذلك التقييم اللامركزي؛ والحفاظ على وظيفة التقييم المركزي "المتميزة" في **البرنامج** باعتبارها المصدر الرئيسي للتقييم المستقل الرفيع الجودة؛ والانخراط في نظام التقييم الدولي؛ والتشديد على استخدام التقييم في تصميم البرامج.

3- والغرض من خطة العمل التي يرد ملخصها أدناه هو أن تكمل وتساهم في التطورات الجارية ذات الصلة في نظام إدارة الأداء في **البرنامج** الذي تقوده الشُعب الأخرى. وتشمل هذه التطورات:

- عملية محدَّثة لاستعراض تصميم البرامج؛
- نهجا جديدا في التخطيط الاستراتيجي من خلال أُطر العمل القطرية؛
- تدابيرَ لتعزيز الرصد وبناء قاعدة أدلة أقوى للتقييم؛
- مبادرات استراتيجية شؤون العاملين من أجل تعزيز القدرات والمهارات في الوظائف التي تنطوي على مهام حرجة، بما فيها الرصد والتقييم.

ملخص خطة العمل

4- سيعمل مكتب التقييم في الفترة 2015-2017، كما هو مبيَّن في الشكل 1، وبما يتماشى مع الموارد المخصصة له، على تحقيق ما يلي:

1) القيام في عام 2015 بوضع سياسة منقَّحة للتقييم واستراتيجية للتقييم بما يتماشى مع النموذج الذي اختارته الإدارة لوظيفة التقييم في **البرنامج**، وإرساء نُظم ملائمة للمعلومات والإبلاغ بما يغطي وظيفة التقييم العامة في **البرنامج**؛

2) استخلاص الأدلة للمساءلة والتعلم من خلال الاستمرار، على مستوى مخفَّض قليلا، في برنامج التقييمات المركزية المعقدة. ويتفق ذلك مع استنتاجات استعراض النظراء وتوصياته التي ترى أن مكتب التقييم يمكن أن يقلص عدد التقييمات نوعا ما من أجل زيادة الاستثمار في دعم التعلم من التقييمات واستخدامها؛

3) مواصلة السلسلة المركزية المؤقتة من تقييمات العمليات الفردية خلال الفترة 2016-2017 بمستويات تغطية مماثلة لمستويات التغطية في عام 2014.

4) تيسير توليد الأدلة من خلال التقييم اللامركزي على المستوى الميداني من خلال ما يلي:

- وضع القواعد والمعايير والتوجيهات؛
- تقديم المشورة التقنية والتدريب بصورة محدودة، بما يتسق مع استراتيجية الرصد المحدَّثة وتوجيهات الاستعراضات بقيادة شُعبة إدارة ورصد الأداء؛

- تقدير جودة التقييمات اللامركزية المنجزة.

5) وضع نُظم لتعزيز مساهمة التقييم في المعرفة وثقافة التعلم في **البرنامج**، وتشجيع استخدام التقييم في تصميم واعتماد السياسات والبرامج القائمة على الأدلة.

6) العمل مع نظام التقييم الدولي في المساهمة في ممارسات التقييم الدولية والتعلم منها، ولا سيما ما ينطبق منها على التقييم في الحالات الإنسانية.

الشكل 1: مسارات عمل مكتب التقييم التي تسهم في وظيفة التقييم المختارة في البرنامج

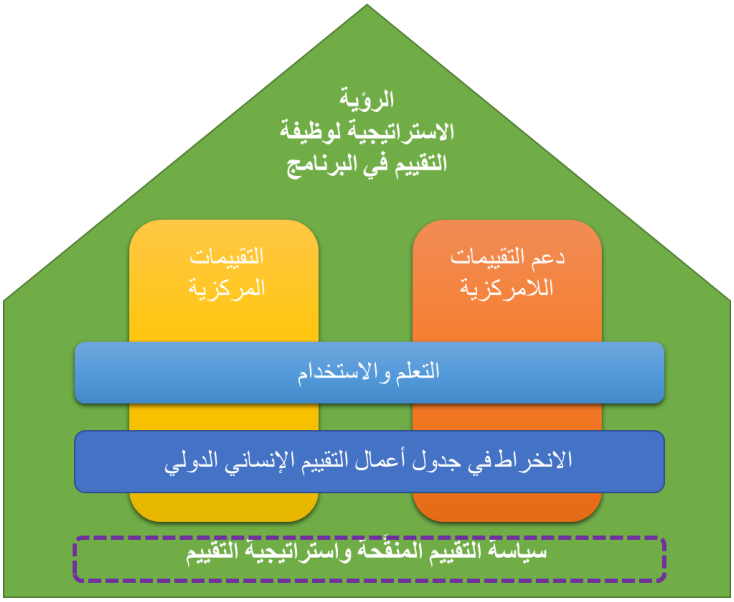

5- وستخصَّص الموارد من أجل ضمان إحراز تقدم في كل مسارات العمل التي سبق تلخيصها، مع مواصلة إعطاء الأولوية للوظيفة الأساسية لمكتب التقييم المتمثلة في توليد الأدلة من خلال التقييمات المستقلة المعقَّدة التي يتم إجراؤها مركزيا وتمثل "البرنامج الأساسي" للمكتب. ويبلغ مجموع الموارد المتاحة لمكتب التقييم من أجل تنفيذ كل خطة عمله 160 051 9 دولارا أمريكيا. ويمثل ذلك 0.2 في المائة من مجموع إيرادات المساهمات المتوقعة **للبرنامج**. ويبلغ مجموع تكاليف الموظفين 097 144 3 دولارا أمريكيا؛ ويبلغ إجمالي الموارد المتاحة لغير الموظفين 063 907 5 دولارا أمريكيا، منها 850 010 3 دولارا أمريكيا من أجل "البرنامج الأساسي" ممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة بما يحافظ على مستويات عام 2014.

6- وإلى جانب هذا البرنامج الأساسي، تم تخصيص 000 600 دولار أمريكي من ميزانية دعم البرامج والإدارة للاستثمار في دعم وضع السياسة وإطار التمكين والإبلاغ الخاص بوظيفة التقييم العامة، إلى جانب عناصر الدعم الأوَّلية لوظيفة التقييم اللامركزي المتفق عليها في رد الإدارة على استعراض النظراء بالتزامن مع المبادرات المؤسسية ذات الصلة التي وردت الإشارة إليها في الفقرة 3. وبهذا الاستثمار الإضافي، يزداد مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة المخصص لمكتب التقييم في عام 2015 بنسبة 13 في المائة مقارنة بعام 2014 ليصبح 985 105 6 دولارا أمريكيا.

7- وإضافة إلى ما سبق، سيتاح مبلغ 175 585 2 دولارا أمريكيا من الحساب الخاص الذي أنشئ في عام 2013، مع الاستفادة من موارد المشروعات، لتنفيذ سلسلة تقييمات العمليات الفردية، إلى جانب 000 360 دولار أمريكي من موارد مبادرة "القضاء على الجوع ونقص التغذية لدى الأطفال" (ريتش) من أجل إجراء تقييم مشترك في عام 2015 بقيادة مكتب التقييم.

الأهداف القابلة للتحقيق في عام 2015 والتوقعات للفترة 2016-2017

السياسة والاستراتيجية

8- أقر استعراض النظراء لعام 2014 بأن سياسة التقييم في **البرنامج** لعام 2008 قامت بتوفير ضمانات أوضح لاستقلالية التقييم، وتعريف أفضل لأدوار مكتب التقييم والجهات الفاعلة الأخرى في مجال التقييم، وإضفاء الطابع الرسمي على التوازن بين أنواع التقييم، وتحديد مجموعة من المهارات المتخصصة في تقييم البرامج داخل فريق مكتب التقييم. وحدَّد التقييم أيضا جوانب ضعف وظيفة التقييم على نطاق المنظمة، بما في ذلك عدم وجود استراتيجية تقييم رسمية لتوجيه تنفيذ السياسات عبر وظيفة التقييم برمتها، بما يشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للتقييم، وعدم كفاية وضوح المصطلحات ونطاقات التغطية، ودور **البرنامج** في تنمية قدرات التقييم الوطنية. وأوصى الاستعراض بتنقيح السياسة كي تعبِّر عن دور أقوى للتقييم في تحسين الأداء بما يتماشى مع معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج**، ووضع استراتيجية تقييم تحدِّد كيف سيقوم **البرنامج** بتنمية قدرات التقييم وتوفير الموارد والاختيار والتغطية والاستخدام على نطاق المنظمة.

9- ووفقا للتوصية الواردة في رد الإدارة على استعراض النظراء لعام 2014، سيتولى مكتب التقييم في عام 2015 قيادة عملية تنقيح سياسة التقييم في **البرنامج** بما يتوافق مع النموذج المختار لوظيفة التقييم في **البرنامج** حسب ما جاء في رد الإدارة. وستنظِّم سياسة عام 2015 وظيفة التقييم في **البرنامج** وستعبِّر عن التزامه بالمساءلة والتعلم بما يتفق مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وستحدِّد السياسة وظيفة التقييم في السياقات الدولية وفي سياقات **البرنامج**. وتهدف السياسة تحديدا إلى ما يلي:

- إقامة صلات رسمية بين التقييم والرصد والاستعراض ونظام إدارة الأداء في **البرنامج**؛
- تحديث وتوضيح أدوار ومسؤوليات المجلس، والإدارة على المستوى المؤسسي والإقليمي والقطري، وداخل مكتب التقييم في إطار التعزيز التنظيمي **للبرنامج**؛
- التأكيد مجددا على الالتزام بمبادئ وضمانات حوكمة التقييم المستقل وتوفير الموارد له؛
- تحديد التوقعات فيما يتعلق بنطاق التقييم واستخدام أدلة التقييم في دورة سياسات وبرامج **البرنامج**.

10- وسيضع مكتب التقييم أيضا في عام 2015 استراتيجية للتقييم تكون بمثابة همزة وصل بين السياسة الجديدة وخطط الإدارة السنوية. وستكون متميزة عن استراتيجية الرصد المحدَّثة المقبلة في **البرنامج** ولكنها ستكمِّلها. وستشكل استراتيجية التقييم الأساس الذي سيستند إليه تنفيذ السياسة على الأجل المتوسط، وستراعى فيها العناصر الرئيسية لسياسة التقييم فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات الرئيسية، والقدرات والموارد المقبلة المطلوبة للتقييم. وبالنظر إلى تعدد أولويات **البرنامج** والمخاطر التي يواجهها والقيود المفروضة على موارده، ستعتمد الاستراتيجية نهجا متدرجا في تنمية قدرات التقييم وتوفير الموارد ونطاق التغطية والأنواع والاختيار والاستخدام، بما يغطي وظيفتي التقييم المركزي واللامركزي. وتماشيا مع توصيات استعراض النظراء، سيجري اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية لوظيفة التقييم العامة في **البرنامج** لتمكين مكتب التقييم من تقديم تقرير سنوي إلى المجلس دعما لرقابته على وظيفة التقييم في **البرنامج**.

11- وستُطبَّق في عملية وضع السياسة الجديدة والاستراتيجية المصاحبة لها الدروس المستفادة من التقييمات السابقة بشأن جودة سياسات **البرنامج**، وسيسير ذلك وفق عملية تشاورية تكفل مشاركة جميع فئات أصحاب المصلحة المعنيين. وسيستفاد من مواطن القوة في سياسة عام 2008 واستنتاجات وتوصيات استعراض النظراء وتقدير استعراض أساليب العمل الداخلية

الذي أُجري مؤخرا للتقييم على المستوى الميداني، والاستعراض المقبل لإثبات جدوى مفهوم سلسلة تقييمات العمليات التي انطلقت في عام 2013. وسيُعرض مشروع سياسة التقييم على المجلس للموافقة عليه في دورته السنوية لعام 2015.

التقييمات المركزية

12- تثري التقييمات التي يجريها مكتب التقييم مركزيا جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وفعالية وأثر واستدامة سياسات **البرنامج** واستراتيجيته وعملياته وأنشطته، وكفاءة تنفيذها. ويوجد نوعان من التقييمات المركزية التي يقودها مكتب التقييم: 1) التقييمات المعقدة للسياسات، والاستراتيجيات والبرامج العالمية، والاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3، والحوافظ القطرية، وأثر أنشطة **البرنامج**؛ 2) تقييمات العمليات الفردية.

13- ويتضمن الجدول 1 لمحة عامة عن خطة التقييم المركزية لمكتب التقييم. وسيجري عموما في عام 2015 تنفيذ ما مجموعه 13 تقييما معقدا، بما في ذلك 7 تقييمات متواصلة من عام 2014، و6 تقييمات جديدة. وفي حين أن مجموع عدد التقييمات هو نفس عدد التقييمات الذي كان مقررا لعام 2014 فإن الانخفاض الطفيف في التقييمات الجديدة سيمكِّن من مواصلة تطوير وظيفة التقييم العامة وزيادة دعم التعلم من التقييم بما يتماشى مع توصيات استعراض النظراء. وعندما تُضاف إلى ذلك التقييمات التجميعية وتقييمات العمليات الفردية، فإن العدد الإجمالي للتقييمات المركزية الجارية سيزيد إلى 38 تقييما. ويتحقق ذلك باستخدام مختلف نماذج إدارة التقييم، بما فيها التقييمات المشتركة، والتقييمات المشتركة بين الوكالات، والتقييمات التي تكلف مصادر خارجية بإجرائها، والتقييمات القائمة على الشراكة، وهو ما يمكن أن يحقق زيادات في الكفاءة. وسيستفاد من فرص التقييمات المشتركة حيثما يكون ذلك ملائما ومجديا. وتتيح التقييمات المشتركة وفيما بين الوكالات فوائد في تعزيز التفاهم بين الوكالات وتحقيق كفاءة التكاليف وإن كانت تلك الفوائد لا تشمل مدة إدارة التقييم.

14- وتأكدت إلى حد بعيد التقييمات المعقدة المزمع إجراؤها في عام 2015، وهي تقييمات محدَّثة من السنوات السابقة لتحقيق أقصى قدر من الملاءمة لسياق السياسات والبرمجة في **البرنامج**، وتراعي ملاحظات استعراض النظراء، خاصة الملاحظات المتعلقة بالنطاق الذي تغطيه عمليات الاستجابة للطوارئ، ومواصلة جهود تعزيز التعلم من خلال إجراء التقييمات بشكل متسلسل ومن خلال التقارير التجميعية والتقارير المشتركة مع الوكالات الأخرى عند الاقتضاء. وسيستمر وضع خطط التوقعات لعامي 2016 و2017 وفقا لتصميم استراتيجية التقييم الجديدة في عام 2015.

15- وتشمل خطة التقييمات المعقدة فئة جديدة من تقييمات الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3. وستستمر تغطية عمليات الطوارئ دون المستوى 3 في إطار سلسلة تقييمات العمليات الفردية، بينما سيغطي البرنامج الأساسي لمكتب التقييم الاستجابات من المستوى 3. وفي أعقاب القيام مؤخرا بإدماج التقييم المشترك بين الوكالات في متطلبات دورة البرامج الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، سيُتخذ قرار في كل حالة على حدة بشأن اشتراك مكتب التقييم في إجراء تقييم مشترك بين الوكالات أو إجراء تقييم منفصل يتناول استجابة **البرنامج**. وفي عام 2015، سيكتمل تقييم استجابة **البرنامج** للأزمة السورية باعتباره تقييما منفصلا، بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من خلال تحليل سياقي مشترك، وأُطر التقييم، واستراتيجية النشر والتعلم. وسيتم الانتهاء من إجراء تقييم استجابة **البرنامج** من المستوى 3 في كل من الفلبين وجنوب السودان في عام 2015 من خلال آلية التقييم المشترك بين الوكالات، وهو ما سيكفل الكفاءة والتنسيق في التغطية التي سيشملها التقييم. وستحدَّد في الوقت المناسب طبيعة تقييم الاستجابة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2015.

16- وتحدِّد وثيقة وضع السياسات في **البرنامج** التي وافق عليها المجلس في عام 2011 (WFP/EB.A/2011/5-B) نظام تقييم سياسات **البرنامج**. ويتطلب تطبيق هذا النهج على كل السياسات المعتمدة بعد عام 2011 إجراء التقييم بعد فترة

تتراوح بين أربع وست سنوات من صدور الموافقة من أجل المساهمة في إدماج أدلة التقييم والتعلم في دورة سياسة **البرنامج**. ووفقا لذلك ومع ملاحظة ما أبداه المجلس من اهتمام في أثناء المشاورات التي دارت حول تعزيز المتابعة، سيبدأ في عام 2015 تقييم يتناول سياسة تنمية القدرات، وسيكمل ذلك دورة المتابعة التي بدأت بتقييم عام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، سينتهي في عام 2015 تقييم سياسة التغذية في **البرنامج** بناءً على طلب المجلس.[1] وسيبدأ في عام 2016 تقييم سياسة الحماية الإنسانية وكذلك السياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشير توقعات تقييمات السياسات في عام 2017 إلى تقييم يتناول تحديث شبكات الأمان، قد تضاف إليه تقييمات أخرى تبعا للموارد والأولويات التي تحددها استراتيجية التقييم.

17- وفيما يتعلق بالسياسات المعتمدة منذ أكثر من ست سنوات، يتم النظر في تقييم السياسة نفسها أو تقييم الموضوع الذي تعالجه السياسة في حوار مع شُعبة السياسات والبرامج في **البرنامج** بالاستناد إلى صلتها المستمرة بعمل **البرنامج**، أو إمكانية مساهمتها في وضع سياسة جديدة. ويرتبط العديد من تلك السياسات القديمة بحالات الطوارئ، وسيجري تحديثها في سياسة الطوارئ الجديدة المزمعة التي سيسهم فيها التقييم الجاري لبرنامج تعزيز الاستعداد والاستجابة والتقرير التجميعي لسلسلة التقييمات الاستراتيجية للفترة 2013-2015 بشأن تقييم الاستعداد والاستجابة للطوارئ الذي من المقرر الانتهاء منه في عام 2015.

18- وتركز التقييمات الاستراتيجية على الاستراتيجيات، والمسائل العامة أو العمليات ذات النطاق العالمي أو الإقليمي. ولن تبدأ أي تقييمات استراتيجية جديدة في عام 2015، ولكن سيتم الانتهاء من تقييمين استراتيجيين لبرنامجين عالميين بدأ إجراؤهما في عام 2014، هما تقييم برنامج تعزيز الاستعداد والاستجابة وتقييم مبادرة ريتش. وبالنظر إلى وجود العديد من البرامج العالمية المتعلقة بالقدرة على الصمود والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والقدرة على مواجهة المخاطر وأهمية الصمود في الخطة الاستراتيجية، تشمل توقعات عام 2016 تقييما استراتيجيا يتناول القدرة على الصمود، ومن المقرر أن تبدأ في عام 2016 سلسلة من التقييمات التي تتناول الخطة الاستراتيجية (2014-2017)، وسيتم الانتهاء من تقدير لقابليتها للتقييم في عام 2015.

19- وتمثل تقييمات الحوافظ القطرية التي تغطي كل عمليات **البرنامج** وأنشطته خلال مدة تتراوح بين 3 و5 سنوات وسيلة مساءلة وأداة تعلم تثريان الاستراتيجيات القطرية. ويراعى في الاختيار مسائل التوقيت ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي للمكاتب القطرية فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات التنسيق الأخرى في الأمم المتحدة، وحجم الحافظة وملامح البرمجة، والتوازن الإقليمي، ووجود تغطية تقييميه حديثة أو جارية. وتشمل تقييمات الحوافظ القطرية المشار إليها في خطة العمل للفترة 2014-2016 والجاري إعدادها لعام 2015 كلا من جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق. وسيتم في عام 2015 الانتهاء من تقييم الحافظة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة. وبالنظر إلى السياق الراهن في جمهورية أفريقيا الوسطى، ربما يكون من الأنسب إجراء تقييم للاستجابة من المستوى 3. وتبعا للقرار المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، سيستهل تقييمان أو ثلاثة تقييمات إضافية لحوافظ قطرية في عام 2015 من أجل الحفاظ على المستوى الراهن الذي يناهز 4 تقييمات لحوافظ قطرية سنويا (لم تحدَّد البلدان بعد بالرغم من أن العراق لا يزال في القائمة النهائية).[2] وسيُحدَّد نطاق التغطية والمعايير

[1] كما جاء في خطة العمل لعام 2014، تشير دورة تقييم السياسات في العادة إلى أن تقييم سياسة عام 2012 هذه سيجري بين عامي 2016 و2018. غير أن المجلس طلب هذا التقييم في عام 2015، مع الإشارة إلى الآثار المحتملة على أدلة النتائج.

[2] انظر التوقعات للفترة 2015-2016 في خطة عمل مكتب التقييم لعام 2014.

المستخدمة بعد عام 2015 من الآن فصاعدا وفقا لاستراتيجية تقييم جديدة.[3] وستؤخذ في الاعتبار إمكانية تكييف مفهوم تقييم الحافظة الإقليمية لزيادة المكاتب القطرية الصغيرة المشمولة بالتقييم في عام 2016.

20- وسيستمر الوفاء تدريجيا بما تنص عليه سياسة التقييم لعام 2008 من ترتيبات تقييم العمليات من خلال الاستمرار في الفترة 2016-2017 في إجراء السلسلة المؤقتة المدارة مركزيا من تقييمات العمليات الفردية. وفي عام 2015، سيتم الانتهاء من تقييم سبع عمليات وسيبدأ تقييم 15 عملية أخرى، وتقترح توقعات عام 2016 مستوىً مماثلا من التغطية. ومن شأن استمرار التقييم ومستوى التغطية المقترح أن:

- يحقق مواءمة أفضل مع الملامح العامة التي تميز قابلية تقييم عمليات **البرنامج** وبرنامج عمله؛
- يخفِّض عبء التكاليف السنوية العالمية الناجمة عن سلسلة التقييمات بما يناسب البيئة الحالية للموارد؛
- يمكِّن من استمرارية التغطية في نفس الوقت الذي سيجري فيه تطوير وظيفة التقييم اللامركزي المعزَّزة التي تتصورها الإدارة خلال مدة هذه الخطة.

وستواصل نتائج الاستعراض المقبل الذي يرمي إلى "إثبات جدوى مفهوم" سلسلة تقييمات العمليات في عام 2014 بلورة توقعات السنوات التالية لعام 2015 بما يكفل أفضل مواءمة مع نموذج العمل اللامركزي في **البرنامج** في إطار "الوفاء بالغرض" وفي إطار النظامين المتطورين لإدارة الأداء ولإدارة دورة المشروعات، والاستراتيجيات المنقَّحة للرصد والاستعراض والتقييم. وبالنظر إلى أن تقييمات العمليات الفردية تُنشر ولا تعرض على المجلس، سيجري إعداد تقرير تجميعي لتقييمات العمليات المنجزة لعرضه على المجلس سنويا.

21- وفي عام 2015، من المقرر إجراء سلسلة جديدة من تقييمات الأثر المتعددة البلدان بما يغطي أنشطة معالجة سوء التغذية الحاد المعتدل. ويقوم مكتب التقييم، انطلاقا من خبرته السابقة في ثلاث سلاسل من تقييمات الأثر،[4] باستطلاع تكوين شراكة عالمية استراتيجية مع المبادرة الدولية لتقييم أثر هذه السلسلة وغيرها من السلاسل في المستقبل.[5] وسيمكِّن ذلك **البرنامج** من زيادة نطاق التغطية عن طريق العمل في شراكة مع الخبرات المتخصصة الإضافية من أجل إجراء وإدارة تقييمات للأثر تكون موثوقة وجيدة من أجل التغلب على التحديات المنهجية المعيَّنة التي تنطوي عليها السياقات الإنسانية والتي يتميَّز بها هذا الموضوع على وجه الخصوص (وفقا لتقدير القابلية للتقييم الذي أُجري في عام 2014). وستتحقق كفاءات في عملية التقييم من خلال مواصلة نهج السلاسل باستخدام التقارير التجميعية، وسيمكِّن ذلك من تحقيق "فوائد مزدوجة" من فرادى التقييمات التي تعود بفوائد كبيرة على المستوى القطري إلى جانب تقرير تجميعي يحدِّد العوامل الخاصة بكل بلد على حدة والعوامل التي تنطبق على مختلف السياقات.

تعزيز التقييم اللامركزي

22- خلص استعراض النظراء إلى أن تطوير التقييمات اللامركزية، وهي التقييمات التي لا يجريها مكتب التقييم، ظلت موضع إهمال، خلافا للتقييمات المركزية. ووفقا لتوصيات الاستعراض، ظل النموذج الملائم موضع نظر شامل من الإدارة العليا والمجلس التنفيذي. وبالنظر إلى بيئة توفير الموارد وتوجيه أولوية عليا لتعزيز الرصد والحفاظ في الوقت ذاته على وظيفة التقييم المركزي العالية الأداء في **البرنامج**، وقع الاختيار على نهج متدرج في تطوير وظيفة التقييم اللامركزي القائم على الطلب استنادا إلى نسخة معدَّلة من النموذج 2 الذي حدده استعراض النظراء، وهو: *"التقييم المركزي زائد التقييم*

[3] بما يتفق مع خطة عمل مكتب التقييم لعام 2014.

[4] وهي تقييمات أثر التغذية المدرسية، والمساعدة الغذائية للاجئين الأوضاع الممتدة، والغذاء مقابل إنشاء الأصول.

[5] لذلك لا تظهر هذه التقييمات في الجدول 1.

اللامركزي القائم على الطلب" . وخلال فترة خطة الإدارة الحالية، سيوضع إطار تمكيني لتعزيز وظيفة التقييم اللامركزي بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية ومقاصد "الوفاء بالغرض" من أجل وظيفة التقييم الميداني.

23- ورغم أنه لا يمكن فورا تنفيذ السمات الكاملة لموظفي التقييم الإقليميين أو القدرة المعزَّزة لمكتب التقييم على تقديم الدعم حسب ما قرره استعراض النظراء في النموذج 2، فقد خُصِّصت بعض الموارد الإضافية لمكتب التقييم من أجل الدفع قُدما بالإطار الأساسي للتمكين في عام 2015 من خلال التنسيق الوثيق مع جهود وضع وتنفيذ استراتيجية الرصد والاستعراض في **البرنامج**. وسيجري في عام 2016 استعراض التقدم المحرز فيهما لتحديد المرحلة المقبلة في تطوير وظيفة التقييم اللامركزي قبل وضع خطة الإدارة لعام 2017، خاصة بشأن قدرات التقييم واحتياجات الموارد على المستوى الإقليمي.

الجدول 1: خطة التقييم المركزية لعام 2015 والتوقعات للفترة 2016-2017

نوع التقييم	2015 (دورة المجلس)	2016	2017
تقييمات السياسات	*المتواصلة من 2014:* • التغذية (الدورة العادية الثانية لعام 2015) *التقييمات الجديدة:* • تنمية القدرات	*المتواصلة من 2015:* • تنمية القدرات *التقييمات الجديدة:* • الحماية الإنسانية • فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	*المتواصلة من 2016:* *التقييمات الجديدة:* • تحديث بشأن شبكات الأمان • يؤكد لاحقا
التقييمات الاستراتيجية	*المتواصلة من 2014:* • برنامج تعزيز الاستعداد والاستجابة (الدورة السنوية لعام 2015) • مبادرة ريتش (تقييم مشترك)	*التقييمات الجديدة:* • القدرة على الصمود • تقييم الخطة الاستراتيجية 2017-2014	*المتواصلة من 2016:* • تقييم الخطة الاستراتيجية 2017-2014
تقييمات الحوافظ القطرية	*المتواصلة من 2014:* • جمهورية تنزانيا المتحدة (الدورة العادية الثانية لعام 2015) *التقييمات الجديدة:* • العراق[6] (يؤكد لاحقا) • الحافظة القطرية الثانية (تحدد لاحقا) • الحافظة القطرية الثالثة (تحدد لاحقا)	*المتواصلة من 2015:* • الحافظة القطرية الثانية (تحدد لاحقا) • الحافظة القطرية الثالثة (تحدد لاحقا) *التقييمات الجديدة:* ستحدد وفقا لاستراتيجية التقييم	ستُحدد وفقا لاستراتيجية التقييم
تقييمات الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية من المستوى 3	*المتواصلة من 2014:* • استجابة **البرنامج** للأزمة السورية • الفلبين (تقييم مشترك بين الوكالات) • جنوب السودان (تقييم مشترك بين الوكالات) التقييمات الجديدة: • جمهورية أفريقيا الوسطى (سيتقرر ما إذا كان **البرنامج** سيجريه وحده أو بالاشتراك مع وكالات أخرى) • العراق/غير ذلك (يحدد لاحقا)[7]	ستُحدد تبعا للسياق	ستُحدد تبعا للسياق
تقييمات العمليات الفردية (باستثناء الاستجابات من المستوى 3)	*المتواصلة من 2014:* 7 *التقييمات الجديدة:* 15	*التقييمات الجديدة:* 15	تؤكد لاحقا من خلال استعراض التقدم المحرز لوظيفة التقييم اللامركزي
تقارير التقييم التجميعية	• تقرير التقييم السنوي لعام 2014 (الدورة السنوية لعام 2015)	• تقرير التقييم السنوي لعام 2015 (الدورة السنوية لعام 2016)	• تقرير التقييم السنوي لعام 2016 (الدورة السنوية لعام 2017)

[6] قد يتغيَّر، رهنا بالسياق، ليصبح استجابة لحالة طوارئ إنسانية من المستوى 3.

[7] سيحدَّد ذلك تبعا للسياق وقرارات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الجدول 1: خطة التقييم المركزية لعام 2015 والتوقعات للفترة 2016-2017			
نوع التقييم	2015 (دورة المجلس)	2016	2017
	• التقرير التجميعي عن تقييمات العمليات الفردية للفترة 2014-2015 • التقرير التجميعي للتقييمات الاستراتيجية المواضيعية: الاستعداد والاستجابة للطوارئ (الدورة العادية الثانية لعام 2015)	• تقييمات العمليات الفردية للفترة 2015-2016 • تقرير تجميعي استراتيجي مواضيعي	• تقييمات العمليات الفردية للفترة 2016-2017

24- وسيقوم مكتب التقييم في عام 2015، على وجه التحديد، بما يلي:

- وضع قواعد ومعايير للتقييم المركزي لتكميل القواعد والمعايير المتبعة في الرصد والتقييم، ودعم المديرين في اتخاذ القرارات بشأن تخطيط وإجراء الاستعراضات أو التقييمات ووقت القيام بذلك؛
- إدراج مدخلات تدريبية في آليات التعلم القائمة لدى **البرنامج**؛
- تقديم مشورة تقنية محدودة من خلال إصدار توجيهات بشأن نُهج التقييم وأساليبه وعملياته بما لا يتعارض مع الحفاظ على استقلالية مكتب التقييم؛
- وضع نظام للتقدير اللاحق لجودة تقارير التقييمات المنجزة؛
- وضع مؤشرات الأداء الرئيسية ونُظم الإبلاغ في وظيفة التقييم المركزي بحيث تكون مرتبطة بخطط الرصد والتقييم بموجب المتطلبات المنقحة بشأن تصميم البرامج في **البرنامج**.

25- وسيستمر إعداد توقعات ما بعد عام 2016 بعد توضيح القدرات والموارد اللازمة للتقييمات اللامركزية على المستوى الميداني من خلال استعراض التقدم المحرز المشار إليه في الفقرة 22.

تعزيز التعلم من التقييمات واستخدامها

26- ينبغي في التقييمات، بالإضافة إلى وظيفتها في المساءلة، أن تحفِّز أيضا التعلم من أجل إثراء اتخاذ القرارات السياساتية والاستراتيجية والتشغيلية. وخلص استعراض النظراء لوظيفة التقييم في **البرنامج** في عام 2014 إلى أنه بالرغم من المرحلة المتطورة التي وصلت إليها استقلالية وموثوقية التقييمات المركزية في **البرنامج**، يمكن تحسين استخدام التقييمات في تعزيز أثر التقييمات على الأداء التنظيمي **للبرنامج**. وأشاد استعراض النظراء بالجهود الذي بذلها مكتب التقييم مؤخرا لتعزيز التعلم في إطار عملية التقييم ونشر استنتاجاته، ولكنه اقترح أن يستمر تحديد أولويات ذلك، وأن يشمل ذلك عند اللزوم بعض التعديلات على نطاق التغطية المشمول بالتقييم. وبالرغم من الاعتراف بالقيود الناجمة عن عدم وجود وظيفة مؤسسية لإدارة المعرفة، أوصى استعراض النظراء بأن يعزز مكتب التقييم مدخلاته في عمليات **البرنامج** لتنقيح تخطيط المشروعات والبرامج والموافقة عليها للتشجيع على استخدام أدلة التقييم وتحسين ترتيبات التقييم داخل المشروعات.

27- واعتبارا من عام 2015، وفي إطار استراتيجية التقييم الجديدة، سيستفيد مكتب التقييم من آخر جهوده وسيواصل تطوير نهجه إزاء التعلم واستخدام التقييم بما يتماشى مع التوصيات من أجل تعزيز مساهمة التقييم في النهوض بأداء **البرنامج** في إطار ثلاثة مكونات رئيسية:

- تعزيز التعلم من عمليات التقييم واستخدام أدلة التقييم في البرامج والسياسات والتخطيط والتنفيذ وذلك على سبيل المثال عن طريق تعزيز التوجيه لحفز التعلم في عمليات التقييم والمشاركة في عملية استعراض المشروعات المنقَّحة في **البرنامج**؛

- تعزيز مجموعة منتجات الاتصال الناشئة عن التقييمات، بما يلبي احتياجات المستخدمين، مثل تقارير التقييم التجميعية، وأهم 10 دروس مستفادة، وموجزات التقييم، وتقديرات قابلية التقييم؛
- تطوير وصيانة نُظم معلومات تكفل حفظ معلومات التقييم وإمكانية وصول أصحاب المصلحة إليها بسهولة، مثلا من خلال تطوير قاعدة معرفية لاستنتاجات التقييم ونتائجه وتوصياته، وإنشاء نظام معلومات لجميع التقييمات في **البرنامج** بما في ذلك التقييمات اللامركزية.

الانخراط في نظام التقييم الدولي

28- تقع على **البرنامج**، باعتباره أكبر وكالة إنسانية في العالم، المسؤولية عن السعي إلى تحسين المساءلة والتعلم ووضع نماذج لهما. وشهدت السنوات الأخيرة نقاشا دوليا مكثَّفا حول جودة واستعمال أدلة التقييم في تحسين أداء العمل الإنساني. وستتيح سنة التقييم المقبلة في عام 2015 والقمة العالمية للعمل الإنساني في عام 2016 حافزا وفرصة لمواصلة التقدم وإدماج الممارسات السليمة في القواعد والمعايير الدولية وكذلك في استراتيجية التقييم المقبلة **للبرنامج**.

29- ومن خلال زيادة التعاون بين الوكالات والشراكات الاستراتيجية خلال الفترة 2015-2017 مع شبكات التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وترتيبات تقييم توجيه البرامج الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والشبكات الأخرى ذات الصلة، سيساهم مكتب التقييم في تحقيق الحصائل الشاملة المنشودة الرامية إلى توسيع تغطية التقييم للعمل الإنساني باستخدام المعايير والأساليب الملائمة التي تناسب السياق. وسيقوم مكتب التقييم في عام 2015، على وجه التحديد، بما يلي:

- مواصلة المشاركة في عضوية الفريق التوجيهي المشترك بين الوكالات لتقييم العمليات الإنسانية، الذي يشارك في مجموعة مختارة من التقييمات واستقراء الدروس المستفادة في إطار دورة البرامج الإنسانية لبرنامج التحول التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتعزيز ممارسة التقييم من أجل المساءلة أمام السكان المتضررين؛
- تعزيز المشاركة في التقييم الإنساني مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والشبكات المهنية الدولية الأخرى[8] خلال السنة الدولية للتقييم في عام 2015 والفترة السابقة على القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016؛
- تحديد دور مكتب التقييم و**البرنامج** في سياسة التقييم على نطاق المنظومة التي اعتمدت مؤخرا في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بما يتماشى مع سياسة واستراتيجية التقييم الجديدتين؛
- بناء شراكة استراتيجية مع المبادرة الدولية لتقييم الأثر في إطار نافذتها المواضيعية بشأن تقييم العمليات الإنسانية من أجل زيادة نطاق تغطية عمليات **البرنامج** عن طريق التقييم الدقيق للأثر.
- تعزيز التعاون بين مكاتب التقييم في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على النحو المبين في "بيان النوايا المشترك" المتفق عليه في عام 2014.

[8] مثل "شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني"، التي يعمل فيها مكتب التقييم عضوا في الفريق التوجيهي؛ وشبكات تقييم الأثر مثل "شبكة الشبكات المعنية بتقييم الأثر"؛ ورابطات التقييم المهنية مثل رابطات التقييم الأمريكية والأوروبية.